تأمُّلات

محمد عبدالماجد العريقي

المعلومة مفتاح التخطيط الناجح

ظللنا لفترة طويلة نتحدث عن التخطيط والخطط (قصيرة ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل)، وكان كل مجال يبرز في تلك الخطط وكأنه الأول في سلم الأولويات، فإذا تحدثنا عن التخلف..

نادينا بضرورة الاهتمام بالتعليم، وإذا شعرنا بخطر الفقر والجوع، وصعوبة الحياة بدون غذاء، حزنا على وضعنا الزراعي الذي لم يسد احتياجاتنا من الغذاء ويؤمننا مخاطر الاعتماد على الحياة، وإذا نظرنا إلى اخطر التحديات لحياتنا، ومستقبل الغذاء والتنمية، سنجده يتلخص في الوضع المقلق من شحة المياه .

وهكذا تبرز الأولويات الأخرى كالنمو السكاني المرتفع، وضعف الإدارة .. أولويات كثيرة .

في الفترة الأخيرة استطعنا أن نشخص أولوياتنا بدقة من خلال ما يعرف بالأولويات العشر، والتي يجري العمل على أن تنفذ وفق برامج وخطط زمنية.

اعتقد أن المعلومة الأساسية للخطط التنفيذية للأولويات العشر لابد أن تكون علمية وذات شفافية، ومقدرة بدقة لموازنات التمويل .

فالملاحظ أننا نتعامل مع المعلومة بطريقة فيها نوع من الاستخفاف والنسيان، والعودة للمزاج الشخصي، وهذا ما ينتج بالأخير ما يعرف بالمشاريع المتعثرة .

إذا كنا نطمح لتحقيق تطور في أي من المجالات لابد أن يكون للمعلومة دورها الأساسي في تقريب الصورة لما نحن فيه وفي أي مستوى نريد أن نكون فيه، وما هي الإمكانيات والآليات للوصول إلى ذلك، فحياة الإنسان تقوم على المعلومة منذ أن أوجده الله على الأرض، واستطاع أن يوظفها منذ زمن بعيد في الوصول إلى حاجياته وتطوير مهارته، واتخاذ قراراته الفردية والجماعية.

اليوم تبدو الحياة أكثر تعقيدا بمشاكلها المتعددة باحتياجاتها المتوسعة، بعلاقتها المتشابكة، كل ذلك ولّد تساؤلات متشعبة تتطلب إجابات فورية سريعة لحل المشاكل والتحديات التي تحيط بالإنسان!!

وهنا تكتشف الفرق بين المجتمعات المتطورة والمتخلفة التي تحصل على إجابات لأسئلتها.. فالمجتمعات المتقدمة تصيغ الإجابات على ضوء معلومات مركبة أفقية ورأسية وهي حصيلة جهود وأبحاث ودراسات ميدانية باستخدام أدوات ووسائل متطورة.

والدول المتخلفة تهمش هذه الجهود وتنقاد للعشوائية والرغبات الشخصية حتى وإن كانت المعلومة السليمة والصحيحة جاهزة ولكن غالبا ما تكون نائمة في العقول.. وساكنة في الأدراج.

ولأن الحق يقال فإن هناك مخزوناً كبيراً من المعلومات والدراسات.. ولكن لا تزال تفتقر للتوظيف السليم.. وإن تحمس لها العاملون والمعنيون في أي قطاع فإن باقي القطاعات لا تعرها نفس الأهمية.

لكن لا يعني هذا أننا نستسلم لليأس والإحباط ونتجاهل أهمية المعلومة.. فالسعي بعد المعلومة وتنظيم مداخلها وتوصيفها، وتحليلها وتحديثها مسألة ضرورية.. لأنها بالأخير هي التي تصحح وتقلص النشاط الارتجالي والعشوائي.. ولا يصح إلا الصحيح.

19alariky@gmail.com

الوطن.. وقوى التعطيل والإعاقة!!

منير أحمد قائد

لا نتجاوز الحقيقة النسبية في أن الدولة هي المنتظم الأكبر لإدارة الشأن المجتمعي، وهي أرقى وأهم ما توصل إليه الفكر السياسي الإنساني وهي وعاء الثقافة والانتماء والهوية والفكر والوطن لأي أمة من أمم الأرض..

واقتران وجود الدولة بالوطن الذي هو أمة تتجسد في شخصيتها وحدة مكوناتها المختلفة فيتطور فيها الإنتاج المادي والمعنوي المعبر عن هذه الوحدة وقوة وفاعلية ودور هذه الشخصية على صعيد ذاتها أولاً والنطاق الخارج عنها ثانياً، وتأسيساً على ذلك فإن اليمن دولة هي جزء من الأمة العربية والإسلامية، كما نص على ذلك دستورها، وعانت من التشطير السياسي في تاريخها المعاصر وتغلب الشعب اليمني عليه بإعادة تحقيق وحدته الوطنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وبقيام دولة الجمهورية اليمنية تجاوز الشعب اليمني إشكالية التشطير الوطني لأنه شعب واحد، وظل كغيره من بقية الأقطار العربية يعاني من إشكالية أكبر هي عدم وجود دولة الأمة الواحدة كوعاء للثقافة والإنتماء والهوية والفكر للأمة العربية، وقد قامت دولة الجمهورية اليمنية وهي مسنودة بالإرادة الشعبية والوطنية لأبناء الشعب اليمني التي منحتها القدرة الفائقة على المواءمة والتعامل مع معطيات واشكاليات وأزمات واقع التجزئة للأمة العربية ومقتضيات تعاطي الدولة الجديدة مع نظام العلاقات الدولية وواقع المجتمع الدولي، والتعبير والانتصار للخيارات الوطنية للشعب اليمني التي استطاعت دولة الوحدة أن تخلق علاقة توافقية وتأثيرية متبادلة بين هذه الخيارات وقد تحدد فيها حدود الالتقاء والتكامل الإيجابي لأبعادها وآفاقها الوطنية والقومية والدولية والإسلامية والإنسانية، وحملت الدولة الجديدة مشروعاً جديداً امتزجت فيه هذه الأبعاد والآفاق ليشكل بتنفيذه ونجاحاته النموذج الذي بتمدده يوصل الشعب اليمني إلى دولة الأمة ويعالج اشكالية النظام الدولي ووقوفه حائلاً أمام قيام دولة الأمة، لأن دولة الجمهورية اليمنية بقدر ما حققت إرادة الشعب اليمني في إعادة تحقيق وحدته الوطنية فإنها انفتحت واستوعبت القيم والمبادئ الإنسانية الجديدة ووطنتها في شعبها وتعاطت إيجابياً مع المشروع الإنساني الداعي والساعي لتوطين ثقافته الجديدة في شعوب ودول العالم، على الرغم من معاناة واقع المجتمع اليمني من تعقيدات وموروثات سلبية متراكمة منذ أزمان بعيدة تحول دون تقبل غالبية مكونات المجتمع اليمني لهذه الثقافة الجديدة وصهرها كلياً ضمن ثقافته بما يؤدي إلى تمازج الثقافتين إلى إحداث تطور وتغيير نوعي إيجابي للثقافة الوطنية وهي جزء من ثقافة الأمة والمجتمع الإنساني، وقد قامت دولة الجمهورية اليمنية وشعبها يؤمن أنها جزء من النظام الإقليمي العربي الذي لا يعبر عن إرادة الأمة العربية نتيجة مشكلات وأزمات وظروف موضوعية وذاتية معروفة، كما أن هذه الدولة جزء من المجتمع الدولي وملتزمة بنظام العلاقات الدولية الذي فشل وعجز منذ تأسيسه بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٦م وحتى الوقت الراهن عن تحقيقه للأهداف والانتصارات للمبادئ التي أنشئت من أجل تحقيقها وتجسيدها عملياً من قبل أبناء المجتمع الإنساني، كما أن دولة الجمهورية اليمنية حملت راية الحلم القومي والإنساني الذي عبرت عنه إرادة الشعب اليمني بعقله وقلبه الجمعي وهو الحلم المستحضر من المكونات التاريخية والحضارية للهوية اليمنية فتمت صياغته بمراعاة الاعتبار للمعطيات والأزمات والمشكلات والتعقيدات التي يعاني منها النظام الدولي، ويعتبر النظام الإقليمي العربي جزءاً منه، وقد عاش الشعب اليمني لحظة قيام دولة الجمهورية اليمنية معبراً عن ذروة وعيه بذاته وقد صاغ لها بإرادته الموحدة الحلم ورسم لها الآمال الكبيرة المعقودة عليها بآفاقها القومية والإنسانية والتف كل أبناء الشعب اليمني خلف قائده الوحدوي الكبير فخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية الذي تجسدت في فخامته إرادة الشعب واستحقاق فخامته للزعامة التاريخية لليمن الواحد وقد توفرت في فخامته صفات القائد الوحدوي القومي الإنساني وامتلاك المقومات الذاتية لتحقيق الحلم، وعلى مدار أكثر من عشرين عاماً مضت على قيام دولة الجمهورية اليمنية ظل هذا القائد العربي الكبير يعاني من الإفرازات السلبية المتوالدة لاشكاليات وتعقيدات العلاقات وتداخلها وتشابكها الأكثر تعقيداً بين الدوائر المتعددة للنظام الدولي ومؤثراتها وتأثيراتها المتبادلة مع الواقع المجتمعي اليمني وانعكاسات ذلك على مشروع وحلم اليمن كحق طبيعي لها في أن تؤدي دورها الفاعل قومياً والمجتمع الدولي والإنساني، وهنا لا يتسع المجال لسرد كل المتغيرات والأحداث والتطورات التي شهدها الواقع اليمني نتاج مؤثرات وتأثيرات تلك العلاقات، ولكن ما يهمنا هنا هو أن يساهم كل أبناء المجتمع اليمني في الإجابة عن سؤال كبير يفرض نفسه راهناً وهو لماذا وصل اليمن الواحد بعد أكثر من عشرين عاماً على قيام دولة الجمهورية اليمنية إلى ما وصل إليه من بروز تحديات ومشكلات؟ ومن المتسبب بها وكيف نتغلب عليها؟ ولا بد أن كل فرد واعٍ لانتمائه وهويته ودوره تجاه وطنه أن يستحضرَ في عقله لحظة صياغة الحلم والمشروع وارتفاع رايتهما خفاقة في سماء اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠م قبل أن يسهم في الإجابة على هذا السؤال، وأني في هذه التناولة سأسهم بتفكيري المتواضع بهذه الإجابة التي لن تكون شافية وكاملة إلا بإسهام كل أبناء الوطن ليقدموا إجابة واحدة يعيدون فيها الاعتبار للحلم ويعبرون فيها عن وعيهم لذاتهم مجدداً في التغلب على التحديات ومعالجة الأزمات والمشكلات بإرادتهم الواحدة، والإجماع على مشروع وطني جديد يضمن بتنفيذه إنهاء التداخل والتشابك المعقد بين علاقة دولة الوحدة والثورة مع الدوائر المتعددة للنظام الدولي لتمضي العلاقة معها وفق المسار الواضح والسليم المعبر عن إرادة الشعب اليمني ومكونات هويته الواحدة بآفاقها القومية والإنسانية، وأن تصحيح هذه العلاقة وإعادة الفاعلية لهذا المسار الذي يمثل خياراً وطنياً ومصيرياً وتاريخياً وحضارياً للشعب اليمني يتوقف على وعي أبنائه بالأسباب الحقيقية للتحديات والمشكلات وقدرتهم على وقف وإنهاء الفعل التدخلي بتغذيتها واستغلالها وتوظيفها لتعطيل وإنهاء فاعلية هذا المسار نتيجة عدم إدراك ووعي بعض التكوينات السياسية والمكونات والحوامل الاجتماعية والفكرية والثقافية وغيرها في المجتمع لمخاطر تجاوبها مع الفعل والتدخلي والتأثيري السلبي عليها من خارج دائرة الوطن واستغلالها في تفجير الأزمات والمشكلات التي يراد منها إجهاض الحلم والمشروع الوطني وتفجير الصراعات وفرض ثقافة التمزيق والتجزئة والفرقة والتخلف وتشتيت القدرات وإهدار الطاقات وإعاقة قدرة الشعب اليمني على استغلال وتفعيل المقومات الكامنة لقوته بمكوناتها المادية والمعنوية وعدم تمكنه من تسخيرها واستثمارها في بناء اليمن الجديد وتحقيق الحلم والمشروع للأمة وأداء دوره الفاعل في المجتمع الإنساني، وهذا الدور نعترف أنه أضعف بسبب التحديات والمشكلات والأزمات التي تزايدت منذ سنوات وتقودنا إلى إبراز بعض ملامح إشكالية عدم قيام بعض تكوينات ومكونات المجتمع بواجبهم للتغلب عليها.

إنه وفق منطق علاقة الدولة مع محيطها الإقليمي والعربي والدولي فإن دولة الجمهورية اليمنية بفضل حكمة وحنكة قائدها ترتبط بعلاقات إيجابية ومتوازنة مع دول نطاقات هذا المحيط، لكن ومعطيات وتفاعلات الواقع اليمني بما وصل إليه راهناً لم تساعد الدولة في التغلب على التأثيرات السلبية على أدائها الناتجة عن علاقة الاستغلال والعلاقة التأثيرية السلبية المتبادلة بين بعض هذه المعطيات وتعاطي بعض دوائر الخارج معها من منطلق مبرراتها وحسابات مصالحها.

فالدولة أدت واجبها وتقوم بالتزاماتها تجاه تلك الدوائر وفق ضوابط العلاقة معها في إطار ونظام العلاقات الدولية، والدولة ملتزمة بمواقف وأدوار ووظائف مرتبطة بانتماء وهوية الشعب وطنياً وقومياً وإنسانياً وقيمه ومبادئه وإخلاقياته، والتي جميعها يفترض أن تكون القوة المنيعة للوحدة الوطنية، إلا أن ما حدث على مدار أكثر من عشرين عاماً وخاصة منذ عقد مضى أن هناك بعض التكوينات السياسية والمجتمعية تحمل قناعات فكرية ضد أمريكا والغرب واسرائيل وأساءت قوى سياسية أخرى فهم علاقة الديمقراطية والثقافة الجديدة بالمصلحة والوحدة الوطنية فتعتبر هذه القوى ذاتها أنها الحامل الأمين لهذه الثقافة والساعية إلى توطينها في المجتمع وفي نشاطها ودورها فيه تستقوي بمصادر إطلاق هذه الثقافة في الغرب، مع أننا نسلم أن الدولة باعتبارها لكل المجتمع ومعبرة عن مصالحه، فهي المعنية بتنظيم وإدارة العلاقات مع كل دول المجتمع الدولي بما يحقق مصلحة الدولة الوطنية، هناك قوى سياسية واجتماعية استغلت الديمقراطية ومارستها بصورة خاطئة وعملت على إذكاء الهويات التقليدية العصبوية ولإضعاف الدولة والهوية الوطنية، وهناك قوى سياسية واقتصادية واجتماعية تعمل على توطين الثقافة الجديدة بممارسات معادية كلياً للمصلحة الوطنية ومصلحة المجتمع، وكل هذه القوى والتكوينات التي أشرنا إليها الدولة معنية في التعامل معها بما يجعل أداء ودور هذه القوى منسجماً ومتناغماً، بل ومعبراً عن المصلحة الوطنية، لكن هذه القوى بأدائها السلبي تشكل تحدياً للدولة وتفجر أزمات مختلفة لها وللوطن بشكل عام وتستغل من قبل دوائر النظام الدولي بصور متعددة في علاقتها مع الدولة التي توائم في أدائها لوظائفها بين التزامها بضوابط العلاقة مع هذه الدوائر وفق ما تقتضيه المصالح والمنافع المتبادلة وبين التزام الدولة في أداء واجبها تجاه أبناء الوطن وقضايا الأمة والمجتمع الإنساني والتي تفرض على الدولة أن تعبر عن إرادة ومواقف شعبها إزاء هذه القضايا والانطلاق من هذه الإرادة في مقاومة المشروع الصهيوني ومطالبة أمريكا والغرب وغيرها من الدول التي تتبنى سياسات واستراتيجيات ظالمة للأمة العربية واليمن جزء منها، فإن تلك القوى التي أشرنا إليها سواء المتطرفة ضد هذا المشروع والسياسات والاستراتيجيات أو التي تعتبر نفسها أنها متمثلة ثقافة الغرب وغيرها فإنها جميعاً تخدم المشروع الصهيوني وتساعد بصورة كبيرة على تنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات من حيث تدري أو لا تدري على الأمة واليمن مثال على ذلك، ونتيجة ما تضعه الدولة من اعتبار في التخوف من استمرار تنفيذ هذه السياسات الظالمة واستغلالها للأداء السلبي والمضر بالوطن من قبل تلك القوى فإن الدولة تقع بين فكي كماشة وهما استمرار أداء القوى المضر بالوطن الذي يعطي مبرراً للسياسات الخاطئة للغرب تجاه الأمة وعدم قدرة الدولة على تغيير القناعات المغلوطة لدى هذه القوى تجاه الغرب نتيجة استمرار سياساته الخاطئة تلك، هذه القوى والأطراف الخارجية الداعمون لهذه السياسيات يخدمون أعداء الوطن والأمة ويؤدي إلى إضعاف أو إعاقة دور الدولة في تحقيق التطلعات والطموحات المشروعة في بناء الوطن وتحقيق التطور والازدهار فيه والسعادة والرفاهية والحياة الكريمة لأبنائه لأن الدولة تنهك وتظل مشغولة بالمشكلات والأزمات المفتعلة من قبل تلك القوى نتيجة عدم وعيها بدورها الوطني وعدم قدرتها على الاسهام الفاعل في تحقيق المصلحة الوطنية من خلال وعيها وتصديها لمخاطر استمرار التداخل والتشابك المعقد في علاقة الدولة مع دوائر النظام الدولي، ونظراً لاستمرار هذه القوى في جهلها لهذا الأمر فإنها تثقل كاهل الدولة والوطن بتغذية النزاعات التمزيقية والعصبوية وتفجير المشكلات المختلفة، وبالتالي هي المتسببة في إجهاض الأحلام والآمال الكبيرة لكل أبناء الوطن اليمني.

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

وثيقة ذات شأن عظيم

في نهاية الصفحات الداخلية للجواز العادي تجد هذه العبارة «هذه الوثيقة ذات شأن عظيم»، وفي الجواز الذي تستخرجه حسب درجتك الوظيفية تجد هكذا «باسم وزير الخارجية...».

وحيث الوعي مرتفع في بلدان تتمدد بين كل الجهات، فالبطاقة الشخصية تعني بكل بساطة «المواطنة»، أي أنك حين تحملها فأنت كامل المواطنة، وفي مصر وبحكم تأثرنا بكل ما هو مصري، فنتذكر أنه «يتم الإفراج عن فلان بضمان بطاقته الشخصية» أو «بضمان المكان»، وفي المكان أنت تحمل أي وثيقة «ذات شأن عظيم»، وحين تذهب إلى قضاء حاجة تتعلق بضمان أو صرف نقود، أو في المدرسة تسجل أحد أولادك تكون في يدك البطاقة أو الجواز، وانظر فالفرق بينك وبين الآخر، أي آخر، بالبطاقة، وَمَنْ لا يحملها ولا يحمل الجواز اليمني فيعني بكل بساطة أن مواطنته ناقصة، أو هو لا يعتبر مواطناً يمنياً، ولذلك يناضل الناس في سبيل «مواطنتهم» وانتمائهم القانونيين.

وانظر - أيضاً - فنحن لا نهتم بمثل هذه الوثائق، ورخصة قيادة السيارة خير دليل، فكثير منّا تضيع منه الرخصة ولا يهتم، وحين يقف أمام رَجُل المرور هذه الأيام فيضع يده في جيبه ويكون على استعداد ليخلص نفسه بـ «الرشوة»، وانظر إلى وجه السائق الذي يحمل رخصة القيادة وكرت السيارة ويربط الحزام، فيظهر كأنه ملك، يتعامل بثقة، ولا يتهرب، ويحيّي رَجُل المرور، بل هو يغيظ بعض رجال المرور السيئين، ولن نكون بحاجة إلى أن نكرر تلك النكتة إلا للتدبّر، فقد قيل إن سَائقاً ريفياً دخل إلى إحدى مدن البلاد، يصادفه رَجُل المرور :

- أين الرخصة؟

- هذه هي الرخصة.

- أين الكرت؟

- هذا هو الكرت.

فلم يجد رَجُل المرور السيّئ إلا أن يختلق عذره : تسوق بدون صندل!!

الثاني كرّر عليه نفس الأسئلة، وفيما لم يجد أي منفذ، فقد كان - أيضاً - لابساً «الشَّمْبَل»، تلفت يمنة ويسرة، فلم يجد ما يقول سوى : الناس يصلون الجمعة وأنت في الشارع!!

في المقابل اعكس الآية، وانظر كيف يكون بعض قادة السيارات حين لا يحملون وثائقهم، وكثير منهم تراه يردد - متهرباً - : والله يا فندم الرخصة نسيتها في البيت.

لذاتي إلى البطاقة الشخصية، وهي وثيقة ذات شأن أعظم، فكثيرون منّا يضيعها ولا يعلن عن ضياعها ولا يسعى إلى استخراج بديل!! لأنه «يمشي أموره بطريقته»، وبعضهم يرهنها ولا يعود، لأنه يستخرج عنها بديلاً وبسهولة، وكانت هناك قصص كثيرة عن سهولة استخراج البطاقة الشخصية وبطرق ملتوية، ومطلوب مزيداً من التشديد عند صرفها، هذه مسألة مهمة مهمة.

وحين نسمع أن فلاناً تم إسقاط الجنسية عنه، فما الذي يتبادر إلى الذهن عند سماع هذا؟ ببساطة تسحب منه البطاقة وتلغى مواطنته، ولن نخوض في الجانب القانوني لسحب الجنسية وأسبابها، هنا يهمنا أن نسلط الضوء على أهمية البطاقة، التي لا يدركها كثيرون، بل إن بعضنا لا يحمل معظم الوقت ما يدل على شخصيته، لأن هناك مَنْ لا يشدّد على ضرورة حملها ويتساهل ويسهل لذلك المواطن قضاء حاجته، وفي البنوك هناك مَنْ يعرّف بك حين تذهب لصرف شيك، ويجب ألا يدوم الحال، فلا بد من إرجاع المواطن ليأتي ببطاقته، وإن تبيّن أنه لا يحملها فيحرم من حقه حتى يدرك أهمية البطاقة، وفي المقابل هناك بطاقة تمنح للموظف من مكان عمله، أيضاً لا يهتم بها الموظف، وهناك بطاقة الخدمة المدنية - مثلاً - أراها في جيبي وألوانها تضيع، وهذه مسألة أخرى تتعلق بعدم الاهتمام بمواصفات مثل هكذا بطاقات!!

وفي المدارس لا تذهب التوعية التي يفترض أن تقوم بها الأحوال المدنية إلى الأبناء لتوعيتهم بأهمية البطاقة الشخصية، وكذا العائلية، وكذا الجواز أنها وثائق ذات شأن عظيم، والاهتمام بها اهتمام بالمواطنة، وكلما كنت حاملاً بطاقتك، فباستطاعتك أن ترفع رأسك وتعلن للدنيا : «أنا مواطن يمني كامل الحقوق وملتزم بكل الواجبات»، وانظر، فلأهمية أن تكون مواطناً فتضع الدول الشروط تلو الشروط أمام مَنْ يريد حمل جنسيتها.

نخلص إلى أن كل بطاقة تدل على المواطنة هي وثيقة ذات شأن عظيم، وفيما أنا أنهي كتابة العمود أتخيل أن كثيرين ممّن يقرأون سيتحسسون جيوبهم وسيجدونها فارغة، فالبطاقة قد تكون ضاعت أو هي مرهونة أو أن لا بطاقة من أصله، وللأحوال المدنية لا بد من الإشارة مرة أخرى إلى أهمية التدقيق والتدقيق الشديد عند منح البطاقة، وكلما تم التشديد، شعر المواطن بأهمية أن يكون كامل المواطنة.

أقول قولي هذا، وأمامنا حالة الطالبة حنان السماوي، إذ أن ضياع بطاقتها كاد يوقعها فيما لا يحمد عقباه، وأقول من جديد إن القانون يجب أن يفعّل تجاه مَنْ يفقد بطاقته ولا يعلن عن ضياعها بأن يعاقب بشدّة، وذاك الذي يرهنها، بل يجب أن يعلن عن خطورة الأمر بالتلويح بالعقاب الشديد، وفي المقابل يكون العقاب قاسياً على مَنْ يُستدل على سعيه أو قيامه بمنح بطاقة أو جواز لِمَنْ لا يستحقه.

○ ○ ○ ○

فوزية نعمان

□ الأستاذة بنت المجاهد الكبير، و«زعيمي»، كما كان يخاطبه المجاهد الآخر محمد محمود الزبيري، ابنة الأستاذ النعمان انتقلت إلى رحمة الله تعالى بعد رحلة رفعت فيها اسمه إلى السماء، ليعتصر القلب حزناً على هذه المرأة الكبيرة - رحمها الله - لكن عزاءنا جميعاً أنها تركت الأثر الطيب والإرث الذي نتمنى ألا يموت في نفوس الناس، وبالذات مَنْ عرفوها، وهم كثر.

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com

إعلان